

المعجم العربي^١ بين الاقتصاد والإفراط

م.د. علي حلو حواس/جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

م.د. علي حسن /جامعة واسط /كلية التربية / قسم اللغة العربية

مقدمة

القصد لغةً استقامة الطريق، وقوله تعالى : ((وعلى الله قصد السبيل))^(١)، أي على الله تبيين الطريق المستقيم، والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة^(٢). ويُستعمل بمعنى الإفراط مجازاً، وفي المعيشة : أن لا يسرف ولا يُقتر، وقصد في الأمر : لم يتجاوز فيه الحد، ورَضِيَ بالتوسط؛ لأنه في ذلك يقصد الأسد^(٣).

وتميل الموجودات الكونية إلى الاستقامة والاعتدال، فتحاول جاهدة أن تصل إلى مرحلة أكثر انسيابية تحافظ فيها على نسلها واستمرار نبضها، ولا سيما الحياة، إذ تلجأ إلى الاقتصاد في المجهود، وعدم مجاوزة الحدود والسير في طريق وسط، ليستمر وجودها في هذه الحياة.

واللغة بوصفها كائناً حياً لا تنسم بالثبات، بل هي في حركة دائمة، تختلف سرعتها بحسب طبيعتها وما يحيط بها من عوامل دينية واجتماعية وثقافية. والعربية ليست بدعاً بين اللغات ((فهي حلقة في سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغير، أي إنها لم تكن كما يتخيلها الناس، بصورتها التي رويت لنا))^(٤)؛ لأنها لا تعيش وحدها.

وحرى بها أن تتصف بالاعتدال وعدم الإفراط في المجهود العضلي والذهني، ليتخذها المستعمل وسيلة للتواصل الذي يحتاج تحققه إلى التوسط في بذل الجهد، يقول "أندرية مارتنه": ((إن اللغة أداة تواصل، تحلل وفقاً لخبرة الإنسان، بصورة مختلفة في كل تجمع إنساني، عبر وحدات تشتمل على محتوى دلالي وعلى عبارة صوتية "المونومات". وهذه العبارة الصوتية تُلفظ في وحدات مميزة ومتتابعة "الفونومات"، وعددها محدود في كل لغة))^(٥).

فاللغة ملك للمجتمع، تتأثر بالأحداث والظواهر الاجتماعية، وتؤثر فيها أيضاً، فتعكس في حالتها صورته^(٦). فهي ليست كائناً مستقلاً يحيا بنفسه لنفسه، ولكنها متصلة كل الاتصال بحياة الأمة التي تنطق بها، بل هي جزء من هذه الحياة، ومظهر مهم من أهم مظاهرها^(٧). ولا يمكن أن تفترق عن الواقع في أي حال من الأحوال، في وجودها ووظيفتها، إذ ((لم تخلق للأمر الروحية والمعنوية التي هي تفترق عن الواقع، وإنما نتوسل بتعريفها في التعبير بطريق المجاز، الذي هو خلق صورة لتفسير معنى معين في بعض الأحيان))^(٨).

ويبدو أنَّ مصطلح "الاقتصاد" يدلُّ على المبالغة في الاستقامة، فهو مصدر الفعل "اقتصاد"، قال الزَّبيديُّ: ((اقتصاد في أمرِه : استقام))^(٩)؛ وأنَّ صيغة "افتعل" تشير إلى هذه المبالغة. ولهذا فإنَّ الاقتصاد اللغويُّ هو ((أن يبلغ المتكلِّم أكبر عددٍ ممكنٍ من الفوائد، بأقلِّ كمِّيَّة من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب))^(١٠).

والاقتصاد في اصطلاح اللسانيين هو أن يكون المعنى المندرج تحت عبارة حسب ما يقتضيه المعبر عنه مُساويا له من غير زيادة، فيكون إفراطاً، ولا نقصاناً فيكون تفريطاً^(١١). وقد ربطه "بيرجيرو" بشرط الجهد الأقل ولهذا فهو يُعدُّ مصدرًا آخر من مصادر تغيير المعنى^(١٢).

وعلامته أنَّه أداءٌ يتَّسم بالتَّكثيف والاختزال، يؤدي فوائدَ جمَّة بوسائلٍ تعبيريةٍ مُيسَّرة، توفِّر الجهدَ المضني الذي تلبه المعاني للإبلاغ، إبان المعاناة في التفكير والصِّياغة، واستعمال النُّطق والتَّعبير. وهذا ما يُعبَّر عنه أحياناً بقانون الجُهد الأدنى^(١٣)، أو قانون التيسير والسهولة في مستويات اللُّغة كافة، الصوتي والصرفي والتركيبِي والدَّلالي.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أنَّ الاقتصاد هو أن تعبَّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي^(١٤). أو هو أن يبلغ المتكلِّم أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلِّ كمِّيَّة من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب^(١٥).

ولا تقتصر هذه الظاهرة على اللغة العربيَّة فحسب، وإنَّما هي ظاهرة معروفة في لغات العالم كافة، ولكن بدرجات متفاوتة، ويتأثَّر بها التركيب والصوت، فكانت من الظواهر العالمية في اللُّغات؛ إذ إنَّها ليست وفقاً على لغةٍ دون أخرى^(١٦).

العربيَّة لغةٌ اقتصاديةٌ

لو قرأنا اللغة العربيَّة قراءةً لسانيةً بمستوياتها الصوتيَّة والصرفيَّة والتركيبِيَّة والدَّلاليَّة لوجدنا سمة التَّكثيف والاختزال والاقتصاد في المجهودين العضلي والفكري واضحةً وجليَّة، وهي ليست بدِّعاً من اللُّغات الأخرى التي تحلَّت بهذه السمة أيضاً، فهي سمةٌ إنسانيةٌ ينجح لها الكائن البشري ابتغاءً للسهولة والتيسير. وما دامت اللُّغات في تطوُّرٍ مستمرٍّ لا يوقفها شيءٌ، فإنَّ الملامح الاقتصادية ترافقها في كلِّ زمان ومكان، وهي في العربيَّة أجلي وأظهر، وهي ظاهرة أصيلة فيها. ((فقد وردت في القرآن الكريم كما وردت في شواهد النحاة والبلاغيين، فالنحويُّ ينظر إليها من ناحية هل يجوز حذف كلمة مقابل وجود علامة إعرابيَّة تنوب عن ذلك ؟ إذ جوَّزوا حذف الفعل والفاعل والمفهوم وغيرهم. أمَّا البلاغيُّون فينظرون إلى الاقتصاد من زاوية أداء الجملة للمعنى، فدرسوا حقيقتها وطريقة اللُّجوء إليها، فالاقتصاد عندهم لافت للانتباه، وله أغراض بلاغيَّة واضحة تظهر بوضوح في سمات الاقتصاد. أمَّا علماء الأصوات فينظرون إلى

هذه الظاهرة من خلال خدمتها لأصواتهم، وكيف يمكنها أن تؤدي المعنى بوجودها. وكذلك الدالّيون فهم ينظرون إليه من خلال بناء الكلمة عندهم، فقد جوّزوا بناء كلمة تُؤلّد باجتماع عدّة حروف من عدّة كلمات، وهذا ما عُرف بالنّخت، الذي يُعدّ من أكبر سمات هذا الاقتصاد^(١٧). ومن ذلك القوانين الصوتية من مشكلة ومماثلة ومجانسة وغيرها، والقوانين الصرفيّة من إعلال وإبدال وحذف ونقل، وما يتعلق بالأنظمة التركيبية من اختزال وتخلّ عن كثير من التراكيب اللهجية المعروفة والاقتصار على اللغة المشتركة بين العرب. زيادة على ما تحمله دلالات الصيغ من تكثيف دلاليّ واضح.

وسنكرّس بحثنا هذا على مدى إفادة المشتغلين في التأليف المعجميّ من هذه السمة التي عرفتھا اللغة العربيّة، وكيف أنّهم في مواضع كثيرة أغفلوا ما انمازت به هذه اللّغة، فلجّؤوا إلى التطويل والإطناب غير المسوّغ في إيراد الألفاظ ودلالاتها، وحرصوا على إيراد النصوص المتعلّقة بدلالات الجذر اللّغوي كافّة، وإن اتفقت في المضمون، ممّا أثقل المعجم العربي بمادّة كثيرة كان الأحرى بهم أن يقتصدوا ويعتدلوا . وفي مقابل ذلك نجدهم في مواضع كثيرة مارسوا هذا الاقتصاد ولكن بطريقة مُخلّة شوّهت المعنى، وأسبغت عليه صفة الغموض والإبهام .

ملامح اقتصادية

لو قرأنا في أول معجم عربيّ ظهر للوجود وهو العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥ هـ) لوجدنا ملمحاً اقتصادياً واضحاً، وهو إهماله للتفريعات المعقّدة للجذر اللّغويّ التي هي نتيجة للتقسيم الرياضي الذي اتبعه في حصر كلام العرب، إذ أهمل ما أهمله العربيّ ليحصر نشاطه في زوايا محدودة، يتيسّر استيعابها واستعمالها في الأداء. ولو أنّه لم يُهمل تلك التفريعات واستنفد كلّ طاقات لغته، بتوليد المفردات التي تحتلها القسمة الرياضية، لكان لدينا من الكلمات للاسم المجرد الثلاثي ٢٦٣٤٤، والرّباعي ٢٩٥٠٣٤٨٨، والخماسي ٣٣٠٤٣٩٠٦٥٦، والمجموع ٣٣٣٤١٥٧٥٦٨ ، وهو أكثر من ثلاثة مليارات كلمة جاهزة للاستعمال عند الحاجة العلمية إليها^(١٨).

ويشخص في معجم العين ملمحٌ اقتصاديٌّ آخر، يبدو أنّ الخليل أوّل من استعمله، وهو الاعتماد على الأبواب في تقسيم المادة اللّغوية، فضلاً عن نظام التقلّيبات آنف الذكر، وهي عنده خمسة : الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، والثلاثي المعتل، واللفيف - أي المعتل بحرفين - وأخيراً أبواب الرّباعي والخماسي . وقد تابع ابنُ دريد (ت ٣٢١ هـ) في " جمهرة اللغة "، والقيليّ (ت ٣٦٥ هـ) في " البارع " ، والأزهريّ (ت ٣٧٠ هـ) في " تهذيب اللغة " ، وابنُ عبّاد (ت ٣٨٥ هـ) في " المحيط " ، وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في " مقاييس اللغة والمجمل "، وابنُ سيده (ت ٤٥٨ هـ) في المحكم، الخليل في هذا المنهج . وقد استوعبت هذه الأبواب جميع الأبنية العربيّة وأضفت عليها سمةً اقتصاديةً.

ومن مصاديق الاقتصاد اللغوي الأخرى منهج التبئير الدلالي الذي ابتدعه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في معجم مقاييس اللغة، إذ افترض أصولاً للمواد اللغوية، جعلها مرجعاً للمعاني التي تدل عليها تلك الأصول، فأصبح بحق أنموذجاً للتكثيف الدلالي والاقتصاد في الجهد الذهني المبذول. ولم يُعرف هذا المنهج قبل ابن فارس، إذ أحدث نقلة نوعية في التأليف المعجمي، فهو لم يقتصر على الجمع والتفسير مثلما فعل السابقون، بل حاول أيضاً أن يكشف الستار عن المعنى الأصلي للمادة، ثم يورد تحته الألفاظ التي تحمل ملامح ذلك المعنى، وسمّى تلك المعاني (الأصول والمقاييس).

وهذه نظرية تحليلية تركيبية للقدرة المعجمية على الاقتصاد، بالتكثيف للمعاني في بُورٍ متقاربة أو مُوحدة، واستبعاد كثيرٍ من التفرعات اللفظية؛ استغناءً عنها بذلك التكثيف. ((ولو استغل المعاصرون هذه النظرية الفذة لاستطاعوا أن يولدوا ألفاظاً من تلك البُور المعنوية المحددة للمخترعات والمستجدات في عالم الأشياء والأفعال والمواصفات، دون الاستجداء للرطانات الأعجمية والمصطلحات الأوروبية، والتراكيب المستوردة بأصواتٍ وصيغٍ وسياقاتٍ هجينة))^(١٩).

إلا أن تلك الفكرة لم تنطبق على الألفاظ الرباعية والخماسية، وإنما اقتصر تطبيقها على الألفاظ الثنائية والثلاثية، لذا وصفها بأنها منحوتة، وحاول أن يخضع كلام العرب لهذا المذهب، جاعلاً غايته الاختصار، قال في النحت: ((العرب تَنَحْتُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ جِنْسٌ مِنَ الْاِخْتِصَارِ))^(٢٠). مؤمناً بأن كثيراً من الكلمات الرباعية والخماسية تألفت على هذا النحو، فقال - مثلاً - في "الصِّلْدَمَة": "إنه مِنْ "الصِّلْد" وهو الشَّدِيدُ، و"الصَّدَم" وهو ضَرْبُ الشَّيْءِ الصُّلْبِ بِمِثْلِهِ.^(٢١) وفي "الضَّرْغَام": "إنَّ أَصْلَهَا مِنْ "ضَغَم" و"ضَرَم"، وهو الأسدُ كأنَّه يلتهبُ حتَّى يَضْغَمَ، أي يَعَضُّ.^(٢٢) فَصَارَ ذَلِكَ الْمَذْهَبُ نَظْرِيَّةً اقْتَرَنَتْ بِاسْمِهِ، قَالَ: ((اعْلَمْ أَنَّ لِلرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ مَذْهَبًا فِي الْقِيَاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنُحُوتٌ)).^(٢٣)

يُعدُّ النَّحْتُ، الذي سمَّاه المحدثون الاشتقاق الكبار، ملمحاً اقتصادياً مهماً، ولكنَّ مُعْظَمَ اللُّغَوِيِّينَ تَحَرَّجُوا فِي شَأْنِهِ، وَقَصَرُوهُ عَلَى السَّمَاعِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَفَرَةٍ مَا رُوِيَ مِنْ أَمْثَلَةِ النَّحْتِ، فَلَمْ يُبَيِّحُوا لِلْمَوْلَدِينَ أَنْ يَنْهَجُوا نَهْجَ الْعَرَبِ، أَوْ يَقْبِسُوا عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ أَمْثَلَةٍ مَسْمُوعَةٍ عَنِ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ. وَلَكِنْ ابْنُ فَارِسٍ - كَمَا رَأَيْنَا آنفًا - عَدَّهُ قِيَاسِيًّا.

وبسبب تلك النظرة التي حَجَرَتِ النَّحْتَ عَلَى السَّمَاعِ، رُفِضَ مَا نُحِتَ بَعْدَ زَمَنِ الْاِحْتِجَاجِ، وَوُصِفَ بِالتَّوْلِيدِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ خُضُوعِهِ لَطَرِيقَةِ الْعَرَبِ فِي النَّحْتِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ: لَفْظَةُ "بَسْمَل"، الْمَنُحُوتَةُ مِنْ "بِسْمِ اللَّهِ".^(٢٤) وَلَفْظَةُ "تَلَاشَى"، الْمَنُحُوتَةُ مِنْ "لَا شَيْءَ".^(٢٥) وَتَابَعَ بَعْضُ الْمَحْدِثِينَ الْقَدَمَاءِ فِي هَذَا الرِّفْضِ، إِذْ يَرَى إِبْرَاهِيمُ أَنْبَسُ أَنَّ مَا اسْتُعْمِلَ مِنْ أَمْثَلَةِ النَّحْتِ لَا يَكَادُ يَخْضَعُ لَطَرِيقَةِ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ نِظَامٍ خَاصٍّ. فَلَوْ عَرَضْنَا تِلْكَ الْأَمْثَلَةَ لَمْ نَشْعُرْ بِمَا يَجِبُ الْاِحْتِفَاطُ بِهِ مِنْ حُرُوفٍ، وَمَا يُمَكِّنُ الْاِسْتِغْنَاءَ عَنْهُ. فَلَيْسَ

من رابطٍ بينها سوى أنها في الكثرة الغالبة منها تتخذُ صورةَ الفعلِ أو المصدرِ، وأنَّ الكلمةَ المنحوتةَ في غالبِ الأحيانِ رباعيةُ الأصلِ. (٢٦)

في حين يرى آخرون أنَّ القدماء استندوا إلى منهجٍ محدّدٍ، فقد استخرجَ رمسيس جرجس - بعدَ دراسةِ المفرداتِ المنحوتةِ في متونِ اللغةِ - مجموعةً من القواعدِ، وهي:

- أجازوا الأخذَ من كلِّ الكلماتِ أو بعضها.
- مراعاةُ ترتيبِ الحروفِ الأصليِّ، وما عدا ذلك شاذٌّ، مثل: "طَبَّقَ"، بتقديمِ الباءِ على اللامِ، من "أَطَالَ اللهُ بقاءَكَ"، وقياسُها "طَلَبَقَ". أو "حَوَّلَ"، بتقديمِ القافِ على اللامِ، من "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"، وقياسُها "حَوَّلَقَ".
- عدمُ اشتراطِ التزامِ الحركاتِ والسكناتِ الأصليَّةِ، مثل: "الجَعْفَدَةُ" من "جُعِلْتُ فِدَاكَ".
- يُصاغُ من وزنِ "فَعَّلَ"، بتكريرِ المقطعِ الأوَّلِ، مثل: "بَابًا" من "بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي". (٢٧)

وبغضِّ النظر عما قيل بشأنِ النَّحتِ، فهو وسيلةٌ مهمةٌ من وسائلِ الاقتصادِ اللغويِّ والاعتدالِ في الجهدِ المبذولِ، وميدانِ ذلك هو تقليلِ المباني ودفعِ الإطالةِ بإقامةِ تعبيرٍ قصيرٍ مقامِ آخرٍ طويلٍ، فبدلاً من المعاناة التي يتجسّمها المتكلّمُ للتعبيرِ عما يدور في خلدِه بجملةٍ أو جملتين، يستطيعُ أن يؤدي المعنى نفسه بكلمةٍ منحوتةٍ، فضلاً عن كونه وسيلةً مهمّةً في تنمية اللغةِ ورفدها بالمصطلحاتِ الجديدة.

ومن مصاديقِ الاقتصادِ الأخرى ظاهرةُ الاشتقاقِ، التي اختلفت مدلولاتها بحسبِ الميدانِ الذي تدرس فيه، وقد سمّاها كلُّ باحثٍ بحسبِ ما يراه مناسباً؛ لأنَّ التَّناسُبَ بينَ المأخوذِ والمأخوذِ عنه، إمّا أن يكونَ في اللَّفْظِ والمعنى جميعاً معَ ترتيبِ الحروفِ فيهما، نحو: "ذَهَبَ، يَذْهَبُ، ذَاهِبٌ، مَذْهوبٌ" به، وسمّى ابنُ جنّي هذا النوعَ الاشتقاقِ الصَّغيرِ أو الأصغر^(٢٨)، وهو المحتجّ به في اللغةِ، وأكثرُ أنواعِ الاشتقاقِ استعمالاً وانتفاعاً.

وإمّا أن يكونَ ذلكَ التَّناسُبُ في المعنى وفي اللَّفْظِ جميعاً، معَ عدمِ التَّرتيبِ في الحروفِ الأصولِ، ومثّلوا لذلكِ نوعينِ من الأمثلةِ:

- أ- تقاليدِ المادّةِ الواحدةِ، مثل تقاليدِ (ب ج ر): جبر، جرب، بجر، برج، ريج، رجب.
- ب- ما عُرفَ في الدِّراساتِ القديمةِ باسمِ القلبِ المكانيِّ، مثل: جذب وجذب، وطسم الطريق وطمس، واكفهرّ الجوُّ واكْرَهَفَّ.

وهو ما آل إليه الاشتقاقُ في القرنِ الرَّابِعِ الهجريِّ، وأوّلُ من ابتكره أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) (ثمَّ طوَّره ابنُ جنّي مُقتصرًا على التَّقاليبِ، وسمّاه الاشتقاقَ الكبيرَ أو الأكبرَ، وقال في حدِّه: ((أما الاشتقاقُ الأكبرُ فهو أن تأخذَ أصلاً من الأصولِ الثلاثيَّةِ، فتعقدَ عليه وعلى تقاليبه الستةَ معنى

واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ((^(٢٩)).

وهو ملمح اقتصادي واضح يحفل بتكثيف المعاني المتقاربة في تقليات الجذر اللغوي، فتقليات الجذر اللغوي "ق س و" تحوم حول معنى القوة والاجتماع، ومنها : القسوة : وهي شدة القلب واجتماعه، واستؤسّق الأمر : إذا اجتمع، وقوله تعالى : ((واللَّيْلُ وما وَسَقَ))^(٣٠) : أي جمَعَ. وتقليات "س م ل" تحوم حول معنى الإصحاب والملاينة، ومنها : الثوب السمل : وهو الخلق ، والملامسة أو لامستم النساء : أي جامعتم ، وغير ذلك^(٣١).

ويبدو أن هذه الظاهرة تحمل طاقاتٍ إنجابيةً واسعة، فهي تمدُّنا بألفاظٍ وافرة، تُصاغ من مهملات بعض التقليات، للدلالة على المعاني المستجدة، إذا كانت قريبةً مما يدور في التقليات المستعملة، والأحرى باللغويين المعاصرين أن يتنبهوا إليها، ليزودوا الفصاحة بالحفدة والأقحاح، بدلاً من التهجين والتنبّي والتلقيح الاصطناعي والاستنساخ الأعجمي^(٣٢).

وإما أن يكون التناصب في المعنى وحده، ويكون - مع ذلك - أكثر حروفهما من نوع واحدٍ وباقيها من مخرجٍ واحدٍ أو من مخرجين، نحو : "أَسَفَ وَعَسَفَ"، فالعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وبنال منها ، والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف. و"قَلَمَ و قَرَمَ" ، فالقرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير. وقريب منه قلمت أظفاري لأن هذا انتقاص للظفر وذلك انتقاص للجلد. فالراء أخت اللام والعلان متقاربان. واستعملوا تركيب "ج ب ل" و "ج ب ن" و "ج ب ر" لتقاربها في موضع واحد وهو الالتئام والتماسك. منه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك ووقف وتجمع، ومنه جبرتُ العظم، ونحوه أي قوته. وعقد ابن جني لهذا النوع باباً في "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"^(٣٣)، أي تشابه الألفاظ في شكلها البيوي لتقارب دلالاتها . وقد يُسمى إبدالاً لغوياً.^(٣٤)

وفي هذه الوقائع اللغوية اقتصادٌ ظاهرٌ للجهد الذهني، إذ يستغني مستعمل العربية عن كثيرٍ من المواد الجديدة البعيدة عن مألوفه، ويبقى في أحيازٍ متداولةٍ مُيسرةٍ يستوعبها مما تحتمله التراكيب في ضم الحروف بعضها إلى بعض، لتبقى تلك المهملات رصيذاً احتياطياً، ينتظر ما يناسبه من المقاصد الجديدة البعيدة عن المألوف فيُستعمل حينذاك. فيتحقّق التيسير بسد ما تحتاجه الأجيال من صياغات، تستوعب الجديد من المعاني والأشياء في تاريخ العلوم والتجارب. ((ولكن هذه الأجيال المقصود عونها وتوجيهها حجرتٌ واسع التوجهات ، ومنعت الاجتهاد والتوليد، وركنت الى العامية والهجنة والتخليط، تاركةً سبيل القصد والاعتدال))^(٣٥).

ويمكن القول باطمئنان إن مظاهر الاقتصاد اللغوي في المعجم العربي كثيرة لا يحدها حصرٌ، فإذا نظرنا في الآلية التي اعتمد عليها المعجمي في ضبط الألفاظ، وجدنا أنه اعتمد بادئ الأمر على الضبط بالقلم، وهو أول أسلوب اعتمدت عليه المعجمات المتقدمة، ولاسيما كتاب العين، إذ استند صاحبه إلى ما

يحمله نظام الرسم من علامات ورموز، تحدّد نوع الحرف وحركته. وقد تأثّر بذلك عدد من المعجمات الحديثة، كمعجم (متن اللغة) لآحمد رضا العاملي، و(محيط المحيط) لبطرس البستاني، ولعلها لجأت إلى ذلك أملاً في تحقيق الإيجاز والاختصار واعتقاداً منها أنّ السُّبُل الأخرى تشغل حيّزاً كبيراً من المعجم.

وقد ظلّت الكتابة العربيّة معرّضة للخطأ والتغيير، ولا سيّما مع تقادم الأزمان؛ لأنّها لا تبين نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج إلى وسائل أخرى لضبط أنواع الحروف وحركاتها. ثمّ إنّ اللّغة المكتوبة تختلف عن المنطوقة، من حيث نسبة الغموض الذي يكتنفها؛ إذ إنّها - أي المكتوبة - تحصر الكلام في قناة واحدة، بعيداً عمّا يصحبه من سياقات تسهّل معناه، وتقرب مأخذه، وترفع الغموض عنه. أمّا في المنطوقة فالأمر مختلف؛ إذ تصحب الكلام إشارات وحركات وإيماءات باليد والوجه والعينين^(٣٦). يُزاد على ذلك أنّ نظام الكتابة في أي لغة لا يعكس بدقّة نظام النطق لهذه اللّغة؛ لأنّ الكتابة بطبيعتها من حيث هي رموز مرئية للأصوات اللّغوية عاجزة عن تصوير الخصائص الصوتية في اللّغة كافّة^(٣٧). وذلك يعني أنّ نظام الرسم لا يتطابق مع النطق بالضرورة، ولا سيّما حين تُراعى اعتبارات أخرى بعضها تاريخي وبعضها لغوي (صوتي، أو صرفي، أو نحوي) وهلمّ جرّاً^(٣٨).

وقد جعل حمزة بن الحسن الأصفهاني (٣٦٠ هـ) قصور نظام الرسم سبباً في حدوث التّصحيف في اللّغة العربيّة، إذ قال: ((إنّ الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنّه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة، وهي: الباء، والتاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة فيه أنّ يضع لكل حرف صورة مباينة للآخرى؛ حتّى يؤمن عليه التبديل))^(٣٩).

وقد أحدث هذا الأسلوب تصحيحاً كثيراً في المعجمات؛ لأنّ الرموز والعلامات قد تختفي مع الزمن، أو يغيّر موضعها الصحيح؛ بسبب السرعة، أو جهل الناسخ، أو إهماله فضلاً عن كثرة الاستنساخ والنقل، الذي يفعله الورّاقون، ممّا يؤدي إلى سقوط نقطة، أو انتقالها إلى حرف مجاور، أو جعلها نقطتين... وغير ذلك. ويترتّب على ذلك نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى، ولكنّها غير الكلمة التي قصدتها واضعها الأول^(٤٠). وقد لا يكون لها معنى على الإطلاق. وقد يؤدي التّصحيف أيضاً إلى تغيير حركة الحرف، فيترتّب عليه نشوء أمثلة جديدة، تتدرج تحت صيغ صرفيّة مخالفة لما كانت عليه قبلاً، وقد تخرج عن صيغ الصرف ومقتضيات اللفظ أصلاً فيحكم عليها بالخطأ. والاول من هذين النوعين: انحراف في المعنى. والثاني: انحراف لغوي في بنية الكلمات^(٤١).

فالضبط بالقلم _ وإن كان مظهرًا اقتصاديًا - فإنّه لا يحقق الغاية المنشودة من وراء الضبط والمتمثلة بالمحافظة على الكلمة العربيّة من التّصحيف والتّحريف.

ولدفع ذلك الخطر ظهر معجميون ابتكروا سُبُلًا أخرى للضبط، تُحقّق الغاية من ضبط الكلمة، وتجعلها في مأمن من التّصحيف والتّحريف، وإن كانت لا تحقّق اقتصاداً في الجهد المبذول. ومن تلك السُّبُل: الضبط بالعبرة، وأعني به النصّ على نوع الحرف أو حركته وعدم الاكتفاء برسم القلم.

والضبط بالميزان، وهو على قسمين، أحدهما: النَّصُّ على وزن الكلمة الصرفي مباشرة، باستعمال الموازين الصرفية. والآخر: النَّصُّ على وزن الكلمة بكلمة أخرى أشهر وهو ما يسمَّى (الضبط بالتمثيل).

ولا تخلو هذه السُّبُل في الضبط من الاقتصاد اللغوي؛ فنجد عددًا من المعجميين يستعملون لفظة واحدة تؤدي معنى جملة أو عبارة، ومن أمثلة ذلك قولهم: "بالتثنية" أو "مُثَلَّثَةً"، وتكون مع الأسماء لضبط الحرف الأول، ومع الأفعال لضبط الحرف الثاني. ويُعدُّ الفيروزآبادي من أكثر المعجميين الذين استعملوا هذه العبارات. فمن أمثلة استعمالها مع الأسماء، قوله: ((اللَّصْنُ وَيُثَلَّثُ))^(٤٢). ومع الأفعال قوله: ((بَهَا بِهِ مُثَلَّثَةً هَاء))^(٤٣). إذ الاقتصاد واضح في هذه العبارات، التي أضحت رموزًا للمعنى الذي استعملت به. فالرمز في الاصطلاح المعجمي، يشير إلى مجموعة من الحروف، تُستعمل في أثناء المادة المعجمية، بغية الضبط أو التفسير، في سبيل تحقيق الاختصار، الذي افتقرت إليه المعجمات الأولى، حتى جاء الفيروزآبادي، فجعل قاموسه منفردًا بتلك الرموز، التي جسدها بأحرف خمسة، نظمها هو في قوله:

وما فيه مِنْ رَمَزٍ فخمسةٌ أَحْرَفُ
وجيمٌ لَجَمْعٍ ثُمَّ هَاءٌ لقرية
وزاد على ذلك بعضهم:

وفي آخرِ الأبوابِ واوٌ وياؤها
إشارةٌ واوي وياؤها اسمع

وقد أضاف أبو نصر الهيروني رمزين آخرين لم يُشر إليهما الفيروزآبادي في مقدمة كتابه. وهما الرمز بالجينين إشارة لجمع الجمع، أو بثلاث لجمع جمع الجمع^(٤٤).

فمن أمثلة تلك الرموز أنَّ الفيروزآبادي لا يذكر المؤنث مرةً ثانية بعد ذكر المذكر، بل يقول: وهي بهاء، أي أنثى هذا المذكر بهاء، أي تؤنث بلحاق تاء التأنيث على القياس، نحو: كريم وكريمة.

واستعمل (أو) لتتبع الخلاف، أي أنها تُستعمل لبيان ما اختلف في تفسيره العلماء، كقوله: ((الطَّلُّ: المَطَرُ الضَّعِيفُ، أو أَخَفُّ المَطَرِ، أو أضعفُهُ، أو النَّدى، أو فوقه ودون المَطَرِ))^(٤٥).

واستعمل (الواو) لتتبع المعنى وتعدده، أي أنها تُستعمل للإشارة إلى أنَّ الكلمة المراد تفسيرها لها عدة معانٍ، يختلف بعضها عن بعض، ومن أمثلة ذلك قوله: ((الأَرُّ: السَّوْقُ. والطَّرْدُ. والجَمَاعُ. ورَمِي السِّلَاحُ وسقوطه. وإيقاد النار. وغُصْنٌ من شَوْكٍ يُضْرَبُ به الأرض))^(٤٦).

وبتلك الرموز استطاع الفيروزآبادي أن يزيد على البناء المعجمي ظاهرةً منهجيةً جديدةً، عُدَّ فيها رائدًا لم يسبق إليها من قبل، وقد تأثر به من لحقه، ولاسيما المحدثين بغية الاختصار، ومحاولة منهم لتهديب المعجم القديم، وتعويض ما يمكن تعويضه.

وقد ابتكر هؤلاء المحدثون رموزًا معجميةً مزيّدة على ما استعمله الفيروزآبادي، فقد استعمل الشرتوني رموزًا، لضبط الأفعال الثلاثية المجردة، أخذها من الموازين التي اختيرت لتمثل الأبواب، وهي

الآتي: الباب الأول رمز له بحرف النون، والثاني بحرف الضاد، والثالث بحرف العين، والرابع بحرف اللام، والخامس بحرف الراء، والسادس بحرف السين^(٤٧).

وانفرد أصحاب المعجم الوسيط، بعدد من الرموز، وهي: (مو) للإشارة إلى المؤلّد، نحو: ((كَبَسَ البُرّ ونحوها كَبَسًا: رَدَمَهَا بالتُّرابِ، والشَّيْءُ ضَغَطَهُ (مو)))^(٤٨). و (مع) للإشارة إلى المُعَرَّب، كقولهم: ((النَّارِجِيلُ.. واحدُهُ نَارِجِيلَةٌ (مع)))^(٤٩). و (د) للإشارة إلى الدَّخِيل، كقولهم: ((الكَبْسُؤْلَةُ في القَذِيفَةِ: جُزْءٌ يحتوي على مادّةٍ سريعة الاشتعال، تشتعلُ فيبدأ التَّقْجِيرُ. (د)))^(٥٠). و (مج) للتبنيهِ على الألفاظ التي أقرّها المجمع العلمي العربي، كقولهم: ((الكَبَّاحَةُ: آلة السَّيَّارة أو القَاطِرَة ونحوها، وهي الفَرْمَلَة بلغة العامّة. (مج)))^(٥١).

ويمكننا أن ندرج تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى في المعجم العربيّ ملمحاً آخر من ملامح الاقتصاد في الجهد المبذول، فلو فحصنا أيّ مادة من موادّ هذا المعجم شخصت أماناً معانٍ وظيفيّةً متعدّدة للمبنى الواحد، بتعدّد السياق الوظيفي الذي يرد فيه هذا البناء، إذ ((إنَّ صيغة الكلمة التي يمكن أن تدخل في عدد من التبديلات الصيغية سوف يكون لها أيضاً إمكانات دلالية غنيّة))^(٥٢).

وتتماز اللّغة العربيّة بأنّها لغة اشتقاقية متصرّفة، تعطي قيمة للرتبة والتبديلات الصيغية للكلمة، وهو أمر ذو ((جانب ديناميكيّ مهمّ له تأثير في تطوّر المعجم، فكلمة دخلت كلمة جديدة للمعجم تغيّر تكرار وقوعها، وغيّرت أيضاً صيغتها وإمكاناتها الدلالية وقابلية تبديلها، فهناك ميل نحو الاختصار، وليس نحو الاتجاه الآخر. وهناك سمة أخرى للاقتصاد البنيويّ على المستوى المعجمي، وهي الميل إلى الصيغة غير القابلة للتغيّر للكلمة، وهو ما يرفع قابلية الكلمات للتبديل... وهذا الميل يعبر عن نفسه بحقيقة أنّ الكلمات يمكن أن تغيّر بسهولة أدوارها القواعدية أو أقسامها في الكلام (اسم، فعل، ظرف، أداة... إلخ))^(٥٣).

ومن أمثلة التعدّد الوظيفي للمبنى الواحد، قول صاحب العين: ((عَارَتِ الْعَيْنُ تَعَارَ عَوَارًا، وَعَوَرَتْ أَيْضًا وَاعْوَرَّتْ: يعني ذَهَابَ الْبَصَرُ... ويُقال: يَرِدُ عَلَى فُلَانٍ عَائِرَةٌ عَيْنٍ مِنْ مَالٍ، وَعَائِرَةٌ عَيْنَيْنِ: أي تَرِدُ عَلَيْهِ إِبِلٌ كَثِيرَةٌ... وَعَوَّرَ عَيْنَ الرِّكْبَةِ: أَفْسَدَهَا... وَسَهَمَ عَائِرٌ: لَا يُدْرِي مِنْ أَيْنَ أَتَى ... وقصيدة عائرة: سَائِرَةٌ ... وَتَعَاوَرَتِ الرِّيحُ رَمْسًا حَتَّى عَفَّتْهُ: أي تَوَاطَبَتْ عَلَيْهِ))^(٥٤). وقول الزبيدي: ((قَلْبَهُ يَقْلِبُهُ قَلْبًا: حَوَّلَهُ عَنْ وَجْهِه... وَقَلْبَهُ: أَصَابَ قَلْبَهُ، أي: فُوَّادَهُ... وَقَلْبَهُ عَنْ وَجْهِه: صَرَفَهُ. والانتقال إلى الله عز وجل: الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَالتَّحَوُّلُ. وَقَدْ قَلَبَ اللَّهُ فُلَانًا إِلَيْهِ: تَوَفَّاهُ. وَقَلَبَ النُّخْلَةَ: نَزَعَ قَلْبَهَا، وهو مجاز. وَقَلَبَتِ الْبُسْرَةَ: إِذَا احْمَرَّتْ. ومن المجاز: هو عربيّ قَلْبٌ، وعربيةٌ قَلْبَةٌ وَقَلْبٌ: أي خالِصٌ))^(٥٥).

والناظر في (عور) و (قلب) يجد لهما معاني مختلفة باختلاف ورودهما في السياق، وهذه المعاني لا تتضح إلا بتلك السياقات، التي اختصّ كلُّ منها بمعنى مُحدّد يختلف عن الآخر، فيصير المعنى لدى القارئ مُحدّدًا، ويعرف في أيّ حال يُستعمل. إذ إنّ البناء في هذه المعاني واحد ولكن الاستعمال قد

اختلف وأدى الى تعدد المعنى السياقي، ولا شك في أن هذه الظاهرة حققت اقتصاداً في الجهد المبذول، ووفرت زحماً دلاليًا بمبنى واحد وظف في سياقات متنوعة.

وإذا تتبعنا السُّبُل التي اتبعتها أصحاب المعجمات في تفسير الألفاظ، شخصت أمامنا ملامح اقتصادية كثيرة، إذ استعمل المعجمي أسلوب المغايرة في التفسير، الذي يغني عن العبارات الطويلة في تأدية المعنى، هو أن تُفسر الكلمة بأخرى تقع بالضد منها، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((الحَصْرُ: خِلافُ البَدْوِ))^(٥٦). وقول ابن دريد: ((الحُبُّ: ضدُّ البُغْضِ))^(٥٧).

ويظهر الاقتصاد أيضا في أسلوب المماثلة، وهو تفسير الكلمة بأخرى مماثلة لها في المعنى، أو قريبة منها، ومن أمثلة ذلك، قول الشيباني: ((الزَّيَابُ: مِثْلُ الْفَارِ، إِلَّا أَنَّهُ أَصْغَرُ))^(٥٨). وقول الأزهري: ((السُّحْقُ كَالْبُعْدِ))^(٥٩). وقول الجوهري: ((الْحَنَّةُ كَالْعَنَّةِ، وَالْأَخَنُ: الْأَعْنُ))^(٦٠).

وتُسْتَعْمَل المماثلة كثيراً في تفسير الألفاظ التي يُراد ضبطها، فيأتي المعجمي بلفظ مماثل للفظ المراد تفسيره في الشكل والمعنى، فيكفيه اللفظ الضابط المفسر مؤونة التفسير بلفظ آخر. ولتوضيح ذلك نقرأ قول السرقسطي: ((تَأَرَّيْتُ: تَحَرَّيْتُ، يُقَالُ: تَأَرَّيْتُ لِذَلِكَ الْأَمْرِ تَأَرَّيًّا، مِثْلُ تَحَرَّيْتُ تَحَرَّيًّا وَفِي مَعْنَاهُ))^(٦١). وقول الزبيدي: ((مَا بِهِ كُؤْبَةٌ: أَيُ تُوْبَةٌ، وَزَنَا وَمَعْنَى))^(٦٢).

وقد يتوَكَّأ المعجمي في التفسير على معرفة القارئ بمعنى الكلمة، فيكتفي باستعمال لفظة (معروف)، ويبدو أنه أثر التقليل في الجهد العضلي المبذول، ولهذا يحاول أن يبذل أقلَّ جهد ممكن، وهو الحد الأدنى من الكلام، من أجل الوصول إلى أعلى معنى اعتماداً على معرفة القارئ. فعندما يكون المعنى المُحَصَّل من أقلِّ الألفاظ مساوياً للمعنى المُحَصَّل من الألفاظ الكثيرة، فإنَّ المتكلم يختصر كلامه باذلاً أقلَّ الجهد ما دام المعنى واضحاً. ومن أمثلة ذلك، ما رواه ابن منظور بقوله: ((الْوَشْيُ مِنَ النَّيَابِ مَعْرُوفٌ))^(٦٣).

ومن ملامح الاقتصاد الأخرى اعتماد المعجمي على الشاهد اللغوي في تفسير الكلمة، من دون التعليق عليه، استناداً إلى معرفة القارئ بمضمون هذا الشاهد، طلباً للخفة وتقليل الجهد المبذول، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب بن عباد: ((وفي الحديث (نِكَاحُ الْإِمَاءِ خَيْرٌ مِنَ الْخَضَخَضَةِ، وَالْخَضَخَضَةُ خَيْرٌ مِنَ الزَّنَا))^(٦٤). ومثله أيضاً قول ابن فارس: ((الْأَشَّاشُ وَالْهَشَّاشُ سَوَاءٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ إِذَا رَأَى مِنْ أَصْحَابِهِ بَعْضَ الْأَشَّاشِ وَعَضَهُمْ))^(٦٥).

ومن السُّبُل الأخرى التي توخَّى فيها المعجمي الاقتصاد في الجهد المبذول، التفسير بالإحالة، وهو أسلوب يُسْتَعْمَل مع الألفاظ التي يصلح ورودها في موضعين، فيحاول المعجمي أن يُفسر اللفظة في موضع واحد، ويُحيل في الآخر على ما قاله في الموضع الأول.

ويشمل ذلك طائفتين من الألفاظ:

● **احدهما:** تلك التي اختلف في أصلها، ولاسيما الألفاظ التي دخل في بنائها حرف علة، كقول ابن منظور: ((بَادَ الشَّيْءُ بَوَادًا : ظَهَرَ . وسنذكره في الياء أيضًا))^(٦٦). ولو استعمل هذا الأسلوب استعمالاً صحيحاً لكانت فائدته كبيرة في معالجة التكرار الذي يحصل نتيجة ورود الكلمة في موضعين.

● **واخرهما:** تلك التي تشترك في التعليل الصرفي للصيغ، فيحاول المعجمي أن يبين ذلك في لفظة واحدة، ويحيل عليها في الألفاظ التي تشبهها، محققاً المراد بأقل جهد مبذول، كقول الجوهري: ((الهِزَاوَةُ: الْعَصَا الضَّخْمَةُ، وَالْجَمْعُ الْهَرَاوَى بفتح الواو مثل مَطَايَا، كما قلناه في الإِدَاوَةُ))^(٦٧). وقد تابع المعجميون المحدثون القدماء في هذا الأسلوب، وأخذ عليهم ما أخذ على من سبقهم، وهو تكرار المعنى في موضعين، فمن أمثلة ذلك، ما ذكره أصحاب (المعجم الوسيط) في مادة (ابن)، إذ قالوا: ((إِبَانُ الشَّيْءِ: أَوَانُهُ. وانظر (أَب)))^(٦٨). وحين ننظر في مادة (أَب) نجد الكلام نفسه^(٦٩).

مخالفات اقتصادية

يقابل تلك المظاهر الاقتصادية في المعجم العربي مخالفات تبعد عن الاقتصاد في الجهد المبذول، ولم تحقق قانون السهولة والتيسير الذي تلمسنا ملامحه في ما تقدم. إذ يشخص في مواد معجمية كثيرة التكرار وإعادة المعنى الواحد بطرق مختلفة وبنصوص متعددة تُروى عن المتقدمين، وفي أحيان كثيرة تُنقل هذه النصوص نقلاً حرفياً، وليس فيها اختلاف سوى راوياً، وكل منها مستمد من مصدر يختلف عن الآخر. وهذا يحدونا على تأكيد حقيقة نقول: إن المادة المعجمية جُمعت اعتباطياً، من غير تنظيم يعتمد على مقابلة النصوص، وموازنتها، وحذف المتكرر منها، وعدم السماح لاختلاف المصادر أو الصيغ أن يكون حجة لتكرار المعنى.

ومن أمثلة تكرار المعنى باختلاف المصادر، قول الأزهري: ((قال أبو عبيدة في قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (إِيَّاكُمْ وَالْقُعُودَ بِالصُّعْدَاتِ)، قال: الصُّعْدَاتُ: الطُّرُقُ، مأخوذة من الصَّعِيد: وهو التُّرَابُ، وجمع الصَّعِيدِ صُعْدٌ، ثُمَّ صُعْدَاتُ جمع الجمع... وقال أبو عبيد: الصُّعْدَاتُ: الطُّرُقُ في قوله: (إِيَّاكُمْ وَالْقُعُودَ بِالصُّعْدَاتِ)))^(٧٠). وقارئ هذا النص يقف متحيراً ودهشاً من هذا التكرار، ليس في المعنى فقط، وإنما في الألفاظ أيضاً، فالرواية الثانية التي رويت عن أبي عبيد لا تختلف - البتة - عما روي في الأولى عن أبي عبيدة.

وقد تسرّب ذلك التكرار الى المعجمات الحديثة، التي حرص مؤلفوها - بحسب دعواهم - على الإيجاز والاختصار، وحذف ما يمكن الاستغناء عنه، ومن أمثلة ذلك، قول بطرس البستاني: ((قال أبو زيد: الْأَيْنُ بمعنى الإغْيَاء... الْأَيْنُ: الإغْيَاء))^(٧١). وقد تُذكر اللفظة في مادتين، ويُعاد التفسير نفسه مع

كلّ منهما، ففي معجم (متن اللغة) تكرّرت لفظة (أيه) في مادتي (أوه) ^(٧٢)، و (أوي) ^(٧٣)، وتكرّر فيهما معناها.

ومن مظاهر التكرار الأخرى ما يسببه التفسير بالإحالة، إذ إنّ المعجميّ يكرّر الكلام نفسه في كلا الموضعين، في الموضع الذي ترد فيه الكلمة أولاً، وفي الموضع الذي يحيل إليه، فيحصل التطويل وبذل مزيد من الجهد العضليّ، وهذا ابتعاد عن الاقتصاد وتطويل أرهق المعجم العربيّ، وأثقل مواده، كقول الجوهريّ: ((مُوسَى: اسْمُ رَجُلٍ، قال الكسائيّ: هو فُعلَى، وقال أبو عمرو بن العلاء: هو مُفَعَل... ويُذكر في باب المعتل)) ^(٧٤). ثمّ يُعيد الكلام نفسه في باب المعتل ^(٧٥).

وقد تكون الغاية من وراء التفسير بالإحالة إعانة القارئ على الوصول إلى مواضع الألفاظ، التي يصعب معرفة جذورها التي تقع تحتها. وتلك غاية وضعها الرازي أمام ناظره، فقد حرص كثيراً على تسجيل فهارس، تبين أصول ما غمض من الألفاظ، وتعيّن المواضع التي ترد فيها، كقوله: اتّاد - في واد. واتّجر بالدواء - في وجّر ^(٧٦). ونحو ذلك. ولكنّ هذا الأسلوب لا يخلو من الحشو والتكرار، ففي كلمة (أجاج) يُحيل الرازي على مادة (أجج)، وهي إحالة لا مُسوَّغ لها؛ لأنّ جذر الكلمة معروف، ثمّ انه أوردها بعد إحالته مباشرة ^(٧٧).

وقد يكون التفسير بالسياق الاجتماعي سبباً في الحشو والتطويل الذي عانى منه المعجم العربيّ، فخالف بذلك قانون الحد الأدنى من الجهد المبذول، وهو يستند إلى سرد واقعة أو حدث، يضمّ في أثناءه الكلمة المراد تفسيرها. وهو يوضّح المعنى الاجتماعي، الذي تُدوولت به الكلمة في أدقّ ملامحها. ولهذا الأسلوب مضارٌّ تفوق منافعه؛ لأنّه كان سبباً في تضخّم المعجم العربيّ وتحشيثه بأشياء تُعدّ - في المفهوم المعجمي الحديث - زائدة، ونفعها نزر لا يُسوَّغ ذكرها عند التفسير؛ لذا تخلّت عنه المعجمات الحديثة، ولم تستعمله في التفسير، ولعلّ السرّ في ذلك ميلها إلى الاختصار والإيجاز في تفسير الكلمة، وإبقاء ما ينفع لتوصيل المعنى لطالبه. وبذا سلمت من الإسهاب والاستطراد الذي أثقل كاهل المعجمات العربيّة.

إنّ حرص المعجميّ على الاقتصاد في الجهد المبذول قد أوقعه في الوهن والغموض، الذي لفّ كثيراً من الألفاظ، ويتمثّل ذلك بالمنهج المتّبع في تفسير بعض الألفاظ اعتماداً على تفسير اللفظة بأخرى، ثمّ تفسير هذه الأخيرة بالأولى، ويُسمّى هذا الأسلوب (التعريف الدوري)، واسمه هذا يُنبئ بأنّ القارئ يدور معه في حلقة مفرغة لا يخرج منها بشيء ينفع.

ومن أمثلة ذلك، ما قاله الفارابيّ في لفظة (النّبرة)، إذ فسّرها بمرادفتها (الهَمْزة)، ثمّ عاد وفسّر هذه الأخيرة بالأولى ^(٧٨). ومثله أيضاً، ما قاله ابن فارس في لفظة (الحقْد)، فقد فسّرها بمرادفتها (الضَّغْن)، ثمّ عاد وفسّر هذه الأخيرة بالأولى ^(٧٩).

ومن ملامح التطويل والتكرار الذي ظهر في كثير من المواد عناية المعجميين بضبط الألفاظ بالعبارة، وهو من السبل التي ظهرت ردًا على ما اعتمد عليه المعجميون الأوائل من أساليب في الضبط تؤدي إلى التصحيف والتحريف، ولا سيما في الحروف المتشابهة في الرسم. إذ حرصوا على مراعاة ذلك في معظمها، فتولّد الحشو والتكرار، الذي لا فائدة منه، فنحن نقرأ في عباراتهم الضابطة ألفاظًا لا تأتي بجديد ينفع. كقول القالي: ((ويُقال: ما به بدد: أي طاقة، بفتح الباء والdal الأولى))^(٨٠). والملاحظ في هذا أنه لا مسوغ لتحديد حرف الدال بقوله (الأولى)؛ لأنّ الذهن لا ينصرف إلّا لها، أمّا الثانية فحرف إعراب لا يشملها الضبط.

قافية البحث

أردنا في هذا البحث أن نفتح الباب على ظاهرة مهمة تشخص في مواطن كثيرة من المعجم العربي، وهي ظاهرة الاقتصاد في الجهد المبذول، ولكونها قد تغيب في مواد أخرى، ابتعد فيها المعجمي عن الاقتصاد ودخل في إطار الإفراط، الذي كان سببًا رئيسًا في تضخم المعجم واتساعه.

وقد حاولنا انتقاء مصاديق هذه الظاهرة من المعجمات العربية ابتداء من العين، ولم نغفل المعجمات الحديثة التي هي امتداد لما أُلّف قديمًا، إذ إنّ منهجنا كان انتقائيًا، فهناك مظاهر اقتصادية كثيرة تعنّ للباحث حين يداوم على القراءة في المعجم العربي، تجعلنا نقرّ باطمئنان أنّ هناك اقتصادا في الجهد المبذول، ظهر على نطاق واسع، وهذا لا يمنع من المخالفات التي حصلت هنا وهناك، ابتعد فيها صانع المعجم عن السهولة والتيسير الذي يشير إلى السمة الاقتصادية التي ينبغي أن تتوافر في المعجم العربي، بوصفه ثمرة من ثمار اللغة العربية التي انمازت بأنّها لغة اقتصادية، بفضل الخصائص التي انفردت بها دون سائر اللغات.

ولم تكن الكتابة في هذا الميدان الأولى، فقد سبقنا إلى البحث في الاقتصاد اللغوي باحثون، منهم الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه ((الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد))، وقد جعله خاصًا بصياغة المفرد. وقبله ظهر كتاب بعنوان ((الاقتصاد واللغة)) ألّفه فلوريان كولماس، وترجمه إلى العربية الدكتور أحمد عوض، وهناك رسالة ماجستير كتبها (وردة غديري) بعنوان ((سمات الاقتصاد اللغوي في العربية - دراسة وصفية تحليلية)).

ونأمل في بحثنا هذا أن نفتح الباب للباحثين، لدراسة المعجم العربي من وجهة نظر اقتصادية، ووضع اليد على مظاهر هذه الظاهرة ومصاديقها، ومدى التزام المعجمي بتطبيق مبدأ الاقتصاد في الجهد المبذول.



الهوامش

- ١- النحل : ٩.
- ٢- ينظر: لسان العرب (قصد) : ٣٦٤٢/٤١.
- ٣- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (قصد) : ٣٦٣٥/٩.
- ٤- التطوُّر اللغوي (د.رمضان عبد التواب) : ٦.
- ٥- ينظر: بحوث ألسنيَّة عربيَّة (د.ميشال زكريا) : ٦٨.
- ٦- ينظر: في علم اللُّغة العام (د.عبد الصبور شاهين) : ٢٣١.
- ٧- ينظر: اللُّغة العربيَّة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها (جبور عبد النور) : ٢٧.
- ٨- البحث الدلاليّ في تفسير الميزان (د.مشكور كاظم العوادي) : ٢٧١ و ٢٧٢.
- ٩- التاج (قصد) : ٤٢/٩.
- ١٠- الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد (د.فخر الدين قباوة) : ٣١.
- ١١- ينظر: المعجم المفصل (محمد التونجي) : ٦٧.
- ١٢- ينظر: علم الدلالة (بيار غيرو) : ١٠٨.
- ١٣- ينظر: محاضرات في الألسنية العامة (دو سوسير) : ١٨٠.
- ١٤- ينظر: مقالات في اللغة والأدب (د. تمام حسان) : ٢٩٢/١.
- ١٥- ينظر: الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد : ٣١.
- ١٦- ينظر: علم الجمال اللغوي (سليمان ياقوت) : ٣٠٧/١.
- ١٧- سمات الاقتصاد اللغوي في العربية-دراسة وصفية تحليلية (وردة غديري) : ٣ و ٢.
- ١٨- ينظر: مجلة الفكر العربي : ٥٤/٦٠ و ٥٥.
- ١٩- الاقتصاد اللُّغوي في صياغة المفرد : ٣٤.
- ٢٠- الصَّاحبي : ٤٦١، وينظر: المزهري : ٣٧١/١.
- ٢١- ينظر: مقاييس اللُّغة (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله صاد) : ٣٥٢/٣.
- ٢٢- ينظر: المصدر نفسه : ٤٠١/٣.
- ٢٣- المصدر نفسه : ٣٢٨/١.
- ٢٤- ينظر: التاج (بسمل) : ٨٧ و ٢٨/٢٨.
- ٢٥- ينظر: المصدر نفسه (لوش) : ٣٧٣/١٧.
- ٢٦- ينظر: من أسرار اللُّغة (ابراهيم انيس) : ٧٢ و ٧٣.
- ٢٧- ينظر: النَّحْتُ في اللُّغة العربيَّة: (مقال) لرمسيس جرجس، مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، سنة ١٩٦١م، الجزء الثالث عشر، ص ٦١-٦٧، والنَّحْتُ قديماً وحديثاً: (مقال) لكيفورك ميناجيان، مجلة اللسان العربي، المجلد التاسع، الجزء الأول، ص ١٦٤ و ١٦٦.
- ٢٨- ينظر: الخصائص : ١٣٣/٢ و ١٣٤، والمزهري : ٢٧٥/١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه (د.خديجة الحديثي) : ٢٤٦-٢٤٨.
- ٢٩- الخصائص : ١٣٣/٢-١٣٩، وينظر : المزهري : ٢٧٥/١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : ٢٤٧ و ٢٤٨.



- ٣٠- الانشقاق : ١٧.
- ٣١- ينظر : الخصائص : ٢ / ١٣٤-١٣٨.
- ٣٢- ينظر:الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد :٣٥.
- ٣٣- ينظر:الخصائص:٢/١٤٥-١٥٢،وأبنية الصِّرف في كتاب سيبويه:٢٤٧و٢٤٩.
- ٣٤- ينظر:علم الاشتقاق - نظريا وتطبيقيا (د.محمد حسن حسن جبل):٤١.
- ٣٥- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد :٣٧.
- ٣٦- ينظر: العربية والغموض (د.حلمي خليل): ١٧ و ١٨.
- ٣٧- ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨.
- ٣٨- ينظر: اللغة العربية - معناها ومبناها (تمام حسان): ٣٢٦.
- ٣٩- التنبيه على حدوث التصحيف: ٧٢.
- ٤٠- ينظر: في اللغة ودراستها (محمد عيد): ١٠٣.
- ٤١- ينظر: المصدر نفسه: ١١٥.
- ٤٢- القاموس المحيط: ١٠٧/١ (لصت).
- ٤٣- المصدر نفسه: ٩/١ (بها).
- ٤٤- ينظر: شرح ديباجه القوموس: ٨.
- ٤٥- القاموس المحيط: ٧/٤ (طل).
- ٤٦- المصدر نفسه: ٣٦٣/١ (ارر).
- ٤٧- ينظر : اقرب الموارد : ٨/١ (المقدمة).
- ٤٨- المعجم الوسيط : ٢ / ٧٧٣ (كبس).
- ٤٩- المصدر نفسه : ٩١٢/٢ .
- ٥٠- المصدر نفسه : ٢ / ٧٧٣ و ٧٧٤ (كبس).
- ٥١- المصدر نفسه : ٢ / ٧٧٢ (كبح).
- ٥٢- اللغة والاقتصاد،فلوريان كولماس،ترجمة (د.أحمد عوض):٢٨٨.
- ٥٣- المصدر نفسه: ٢٨٩.
- ٥٤- العين : ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٩ (عور).
- ٥٥- التاج:٤/٦٨-٧٠ (قلب).
- ٥٦- العين : ٦ / ٧ (حضر).
- ٥٧- الجهرة : ١ / ٢٥ (حبيب).
- ٥٨- الجيم : ٢ / ٤٤ (زيب).
- ٥٩- التهذيب : ٤ / ٢٤ (سحق).
- ٦٠- الصحاح : ٥ / ٢١٠٩ (خنن).
- ٦١- الافعال : ١ / ١٢٥
- ٦٢- التاج : ٤ / ٩٣ (كَأَب).
- ٦٣- اللسان : ١٥ / ٣٩٢ (وشي).



- ٦٤- المحيط: ١٥٥/٤ (خض).
- ٦٥- المجلد : ٨٠/١ (أش).
- ٦٦- اللسان : ٩٧ /٣ (بود).
- ٦٧- الصحاح : ٢٥٣٥ /٦ (هرا).
- ٦٨- المعجم الوسيط: ٣/١.
- ٦٩- المصدر نفسه: ١/١.
- ٧٠- التهذيب: ٢٦٨/٩ (صعد).
- ٧١- محيط المحيط: ٥٥/١ (أين).
- ٧٢- ينظر: ٢٢٨/١.
- ٧٣- ينظر: ٢٢٩/١.
- ٧٤- الصحاح: ١٩٨٠ /٣ (موس).
- ٧٥- ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٢٤ /٦ (وسى).
- ٧٦- ينظر: مختار الصحاح : ٤.
- ٧٧- ينظر: المصدر نفسه : ٦.
- ٧٨- ينظر: ديوان الادب: ١٤٠/١.
- ٧٩- ينظر: المجلد : ٢٤٥/١ (حقد)، و ٥٦٣/١ (ضغن).
- ٨٠- البارع: ٦٨٦ (بدد).

المصادر والمراجع

- ١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، للدكتورة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٢- الأفعال، لابي عثمان سعيد بن محمد المعاقري السرقسطي (المتوفى في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- ٣- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، للدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الاولى، بيروت-لبنان ٢٠٠١.
- ٤- أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، لسعيد عبد الله الشرتوني (١٩١٢م)، منشورات مؤتمر النصر.
- ٥- البارع في اللغة، لابي علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، الطبعة الاولى، دار الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- ٦- البحث الدلالي في تفسير الميزان، للدكتور مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٧- بحوث ألسنية عربية، للدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٨- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: ثلة من الاساتذة، مطبعة حكومة الكويت.
- ٩- النطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.



- ١٠- التنبية على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الاصفهاني (٣٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ١١- تهذيب اللغة، لابي منصور محمد بن أحمد الازهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: الاستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- ١٢- جمهرة اللغة، لابن دريد - ابي بكر محمد بن الحسن الازدي البصري (٣٢١هـ) الطبعة الاولى، دار صادر، بيروت، ١٣٥١هـ..
- ١٣- الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت - لبنان، د.ت.
- ١٤- ديوان الادب، لابي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور احمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور ابراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٥- سمات الاقتصاد اللغوي في العربية-دراسة وصفية تحليلية، لوردة غديري، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٣.
- ١٦- الصحابي في فقه اللغة، لابي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- ١٧- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، الطبعة الاولى، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- ١٨- العربية والغموض، للدكتور حلمي خليل، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- ١٩- علمُ الاشتقاق - نظرياً وتطبيقياً، للدكتور مُحَمَّد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٠- علمُ الدلالة، لبيار غيرو، ترجمة: انطوان أبو زيد، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٢١- العين، للخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ٢٢- في علم اللغة العام، للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٣- في اللغة ودراساتها، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٢٤- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٢٥- لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ٢٦- اللغة والاقتصاد، لفلوريان كولماس، ترجمة: د.أحمد عوض، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، ٢٠٠٠م.
- ٢٧- اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، لجبور عبد النور، عُنيَتْ بنشره رابطة القدماء في الكلية العلمانية الفرنسية في بيروت، ١٩٤٨م.



- ٢٨- اللغة العربية- معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ٢٩- مجمل اللغة، لابي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٠- محاضرات في الألسنية العامة (دو سوسير)
- ٣١- المحيط في اللغة، للصاحب اسماعيل بن عباد (٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الاولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٢- محيط المحيط، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.
- ٣٣- مختار الصحاح، لمحمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي (المتوفى في حدود ٧٠٠هـ)، دار الرسالة، الكويت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٤- المزهري في علوم اللغة وانواعها، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد احمد جاد المولى وآخرون دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ٣٥- المعجم الوسيط، أخرجه: الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤م.
- ٣٦- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- ٣٧- مقاييس اللغة، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٨- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.
- ٣٩- النُحْتُ في اللُغة العربيَّة: (مقال) لرمسيس جرجس، مجلة مجمع اللُغة العربيَّة، القاهرة، سنة ١٩٦١م، الجزء الثالث عشر.
- ٤٠- النُحْت قديماً وحديثاً: (مقال) لكيفورك مينا جيان، مجلة اللُسان العربي، المجلد التاسع، الجزء الأول.